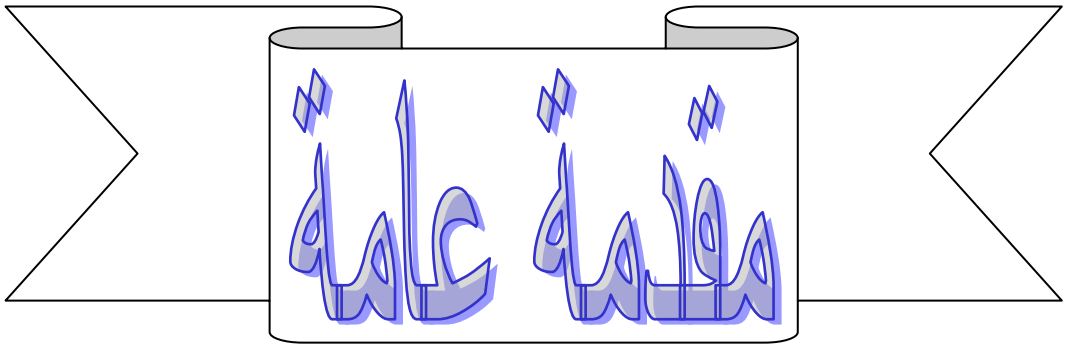

تعتبر الدولة في صورتها الحديثة نتيجة تطور تاريخي طويل قطعت فيه أشواطا كبيرة ولعبت فيه أدوارا مختلفة ، فمن دورها كحارسة تقوم بالوظائف التقليدية من دفاع وأمن وعدالة إلى دولة متدخلة في النشاط الاقتصادي هدفها تحقيق الرفاهية العامة ، ومنه إلى دولة منتجة مسئولة بشكل مباشر عن الإنتاج والتوزيع.

وقد انعكس هذا التفسير بصفة خاصة على النفقات العمومية، كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات استخداما عقلانيا ورشيدا يسهل للدولة من تطبيق سياسة تنموية شاملة تجند لها كل الموارد المالية الهامة بواسطة الميزانية والتي عرفت هي الأخرى تغييرا أسفر عن خروجها من منطق التوازن المحاسبي الذي كان سائدا في الفكر التقليدي إلى منطق التوازن الاقتصادي في الفكر الحديث أو ما يعرف بالعجز المنتظم.

وعلى كل فإن الإنفاق العام يكون على ما يعرف بطالب الحكومات التي لا يتم إلا بعد الموافقة من برلماناتها أي الإعتمادات اللازمة لتنفيذ برامجها وسياستها المسطرة لتحقيق غاياتها وأهدافها، غير أن حجم هذه المبالغ كثير ما يغذي الأفراد المشرفين عن هذا الإنفاق سواء بالتلاعب أو بالتبذير والإسراف.

وكل منها يشكل على الاقتصاد الوطني، نتيجة ضياع مبالغ مالية في أوجه غير مجدية، كان من الممكن استغلالها في أوجه أخرى تكون الفائدة منها أكبر وأجرى لتفادي هذه المخاطر وغيرها ما لم تترك كامل الحرية للمسؤولين لتسيير الأموال العمومية، حيث تقوم الدولة بمراقبة مختلف أوجه الإنفاق رقابة مالية حازمة ، يمتد سلطانها إلى كل بند من بنود النفقات العمومية وتقف على آخر خطوة من خطواتها.

لذلك أصبح أمام الرأي العام والسلطة التشريعية لمراقبة السلطة التنفيذية وهي بصدد توزيع مبالغ النفقات العمومية بين أوجه الإنفاق العام.

وإذا كانت الرقابة هي التأكد من احترام القوانين وترشيد التسيير المالي أي الاطمئنان على حسن تسيير وتوجيه النفقة بكل شفافية، وضمان تسيير نزيه مطابق لقرار الإجازة البرلمانية، فإنها تبقى عملية دائمة ومستمرة للمال العام وجودا أو عدما، فتختلف أنواعها وتتباين صورها تبعا لتعدد مسالكها وتعدد وجهات الباحثين فيها، ففي حالة الجزائر الرقابة تتم من خلال عدة أجهزة سياسية، وإدارية وقضائية تقوم برقابة قبلية وبعدية وأثناء التنفيذ.

فهي تخضع للطابع المحاسبي ، خاصة وأن الجزائر تعاني من نقص الموارد وكثرة الاحتياجات اللازمة لمسايرة برامج التنمية ، فلا بد من فرض رقابة صارمة على كل مسؤول إداري باعتبار الإدارة مصدر السلطة ووسيلة من وسائل التنمية.

- **الإشكالية** :

إن موضوع الرقابة على النفقات العمومية كثيرا ما يثير تساؤلات شائكة تدعو إلى البحث والتنقيب عن الأجوبة الشافية بها ، ولعل السؤال الجوهري الذي يستدعي الطرح هو :

*** إلى أي مدى استطاعت الرقابة من تحقيق الغاية المنشودة منها في مجال الإنفاق العام ؟**

على ضوء هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

1 * ما المقصود بالميزانية العامة وفيما تتمثل النفقة العمومية ؟

2 * فيما تتمثل الرقابة المالية وكيف يمكن تقييم عملها ؟

3 * كيف تتم رقابة النفقات العمومية من الناحية العملية؟

- **فرضيات البحث** :

للإجابة على الأسئلة المطروحة والإشكالية يستدعي ذلك وضع الفرضيات التالية :

1 * تمثل الميزانية العامة الركيزة التي تعتمد عليها الدولة في صرف وتسيير أموالها ، أما النفقة العمومية فتتمثل في مبلغ من المال صادر من شخص عام لتحقيق منفعة عامة.

2 * الرقابة المالية جهاز رقابي على تنفيذ النفقات العمومية من حيث مشروعية النفقة و توفر الاعتماد المالي .

3 * لا يمكن أن تختلف الرقابة من الناحية العملية عن الناحية النظرية ، وذلك باستنادها إلى الوثائق.

- **أسباب إختيار الموضوع** :

ان اختيارنا لهذا الموضوع ليس من قبل الصدفة بل يعود لسببين مهمين وهما أسباب ذاتية وأسباب أخرى موضوعية:

– دوافع اختياري لهذا الموضوع يعود لكوني موظف بمصلحة الرقابة المالية فأردت انجاز عمل متواضع يعود بالفائدة من حيث الدراسة وموضوعية.

–تتويج لمسار دراسة تخصص ماستر محاسبة وتدقيق وأردت توظيف خبرتنا في بحثنا هذا لزيادة فهم دور الرقابة المالية بصورة أوضح ومعرفة العلاقة بين النظري والتطبيقي على أكمل وجه.

- **أهمية البحث** :

– التعرف على الميزانية العامة للدولة وطرق تحضيرها وكيفية تنفيذها على الواقع المعاش.

– معرفة ما الذي تمثله النفقة العامة وما الغرض منها.

– التطرق إلى الرقابة المالية والغاية التي تسعى إلى تحقيقها.

- **أهداف البحث** :

- تسليط الضوء على أهمية النفقة العامة وما الذي تمثله بالنسبة للدولة.
- الوقوف على مختلف الطرق التي تسخرها الدولة للمحافظة على المال العام.

- **المنهج المستخدم :**

بعد الإجابة على الأسئلة المطروحة نكون قد حاولنا إظهار مدى فعالية الرقابة في تحقيق الغاية المنشودة منها في مجال الإنفاق العام ، وعليه نعتمد في بحثنا على المنهج الوصفي للدراسة من خلال التعاريف المقدمة لكل من الميزانية العامة للدولة والنفقات العمومية والرقابة وتمثله هذه الأخيرة هيئة رقابة دورها ضمان السير الحسن لعملية التنفيذ بالإضافة إلى المنهج التاريخي والذي تناولنا فيه نشأت المؤسسة المستقبلية والمراحل التي مرت بها وكذلك تطرقنا إلى المنهج التحليلي إلى الإستدلال أو الاستنتاج القائم على أساس التجربة وهو ما سوف نتبعه من خلال دراسة حالة المديرية المنتدبة للنشاط الاجتماعي أولاد جلال.

الدراسات السابقة:

1 -دراسة هاجر اللك " **الرقابة على النفقات العمومية** " مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق سنة 2016/2015.

2 -دراسة لزهر ربحي "**الرقابة المالية على تنفيذ النفقات العمومية** " مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية 2017/2016.

3 -دراسة حمزة بن كيحول "**دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية**" مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية 2017/2016.

أما دراستنا هذه فتناولت الموضوع من زاوية أخرى هي: محاولة إبراز مدى فعالية الرقابة في تحقيق الغاية المنشودة منها في مجال الإنفاق العام.

- **تقسيمات البحث :**

قسم البحث إلى ثلاث فصول ، كل فصل له دور خاص في إثراءه بالمعلومات اللازمة فالفصل الأول خصص للتعريف بالميزانية العامة وكيفية القيام بإعدادها وكذلك التعريف بالنفقة العمومية ومعرفة الدور الذي تمثله ، أما في الفصل الثاني فخصصناه للتعرف على الرقابة على النفقات العمومية وأساليبها والأجهزة الرقابية وذلك بتعددها والحديث بشكل واسع عن الرقابة المالية ، أما بالنسبة للفصل الثالث فتناولنا فيه دراسة تطبيقية للرقابة على النفقات العمومية للمديرية المنتدبة للنشاط الاجتماعي أولاد جلال .